

والسنة، فكيف يتحدث عن الشعر وهو خارج عن باب العلم داخل في باب الجهل؟! وإذا كان حديثه عن أنواع المخاطبات الثلاثة الأولى مشروعاً بالقرآن لقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، فإن حديثه عن نوعي الشعر والمغالطة تعترضه عقبات دينية وخلقية. إن الشعر وردت فيه آيات قرآنية، والشعر «فضل يستغنى عنه ولا تدعو ضرورة إليه»<sup>(8)</sup>، والمغالطة زور وكذب وبهتان.

قد تكون الإجابة عن هذا الإشكال في أن ابن البناء يريد أن يقدم قوانين لصناعة البديع وليس قوانين للعلم. وهناك فرق بين الصناعة والعلم من جهة المعرفة ودرجتها. «العلم يميز الكليات ويميز الجزئيات ويميز بين جزئيات كلي وجزئيات آخر حتى لا يختلط شيء بشيء ولا يشبه في العلم شيء مما يشبه في الصناعة، ولذلك تتميز الحكمة من الشعر والجد من الهزل وتشارك في الصناعة»<sup>(9)</sup>. إن البديع صناعة ليس علماً، و«صناعة البديع ترجع إلى صناعة القول ودلالته على المعنى المقصود»<sup>(10)</sup>؛ وابن البناء يقدم قوانين عامة لصناعة القول مما يسوغ له الحديث عن المخاطبات الداخلة في باب الحق، والمخاطبات الخارجة عن باب العلم الداخلة في باب الجهل. إنه يقدم قوانين يستخدمها كل بحسب أغراضه ومقاصده من النبي إلى الدجال. قوانين عامة تحقق الفعالية والنجاعة بقطع النظر عن جهتها المعرفية، قوانين تشمل أنواع المخاطبات المشروعة بالدين، والمشروعة بالتداول وبضرورة الأعراف العملية.

بعد ما رسخ ابن البناء في ذهن قارئه مشروعية صنيعه بدأ يستخدم أدواته المنطقية والرياضية في اطمئنان من اعتراض المعترض. هكذا يجده القارئ يتحدث - ضمناً - عن أسبقية التصور التصديقي، إذ تحدث عن اللفظ المفرد واللفظ المركب الذي قسمة القسمة المعروفة إلى خبر وإنشاء؛ وهناك خبر جازم وخبر غير جازم، وخبر مثبت وخبر منفي. كما تحدث عن جهات الوجوب والإمكان والامتناع.

بيد أن أهم مصطلح مكون لجوهر كتاب ابن البناء هو: النسبة أو المناسبة، أو التناسب. فَقَدْ بَنَى عَلَى هَذَا الْمِصْطَلَحِ الرِّيَاضِيِّ الْمُنْطَقِيَّ عِدَّةَ قَضَايَا، وَقَسَّمَهُ عِدَّةَ أَقْسَامٍ، وَرَتَّبَ عَلَيْهِ عِدَّةَ نَتَائِجٍ.

(8) ما تقدم، ص 82؛ هذا موقف أفلاطوني.

(9) ما تقدم، ص 88.

(10) ما تقدم.